مركز الديمقراطية
وحقوق العاملين
في فلسطين

خلال ندوة حول الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة

"المطالبة بالتواصل الفعال بين النساء صاحبات المشاريع والوزارات والغرفة التجارية ومؤسسات المجتمع المدني"

نظمت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، ندوة حول الهدف الخامس للتنمية المستدامة: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات في فلسطين"، عقدت في مدينة قلقيلية– شمال الضفة الغربية، بحضور 50 مشارك/ة من جمعيات تعاونية وخيرية ونساء صاحبات مشاريع صغيرة، وممثلي ممثلات عدد من المؤسسات المحلية والوطنية، إضافة إلى عدد من ممثلي وممثلات الوزارات والهيئات الرسمية. عُقدت الندوة ضمن مشروع "المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي: حقنا وأولويتنا" الذي ينفذه مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين بالشراكة مع المؤسستين الإيطاليتين COSPE وEducAid، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.

عرضت الباحثة سمية الصفدي، ورقة سياسات بعنوان: "حالة مؤشر الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في فلسطين"، التي تضمنت قراءة تحليلية لواقع المؤشر، ومجموعة من المؤشرات والاحصائيات ذات الصلة، والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والإنجازات التي وردت في التقرير السنوي الأول لدولة فلسطين حول التقدم المحرز في مجال العمل على أهداف التنمية المستدامة، ومسودة التقرير السنوي الثالث لعمل الحكومة الفلسطينية السابعة عشرة، وتقرير انجازات بيجن +20. واستعرضت الصفدي أهم التوصيات التي خرجت بها الورقة قائلة: *"من الضروري إجراء التقييم الدوري للمؤشر، وتطوير خارطة إنذار واستجابة مبكرة لمؤشرات الهدف الخامس، وإجراء المناقشات أثناء تطوير الخطط الوطنية والعبر قطاعية، وضرورة اجراء مسح قياسي حول التمكين والحقوق الاقتصادية للمرأة، وكذلك الحاجة لبناء مؤشر العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي".*

وبدوره، تطرق حسام الشاعر ممثل مديرية الاقتصاد الوطني في قلقيلية، إلى البرامج التي تقدمها الوزارة لدعم وتشجيع المشاريع النسائية الريادية، وكذلك أهمية توعية النساء خول أهمية تسجيل مشاريعهن في وزارة الاقتصاد، لمساعدتهن في الحصول على الدعم والمساندة المطلوبة. وأشار الشاعر الى أهمية قرار الوزارة بتخفيض رسوم تسجيل المشاريع النسائية، واهتمامها بتنظيم عمل الشركات التي تدار من المنازل، منوها إلى أن هذه المشاريع، العائلية، معظمها تدار من قبل النساء.

أما هيثم مراعبة، ممثل وزارة العمل في نابلس، فقد تحدث عن البرامج والمشاريع الاقتصادية التي تقدمها الوزارة لتحسين الوضع الاقتصادي للعائلات الفلسطينية، وخاصة العائلات التي تقودها النساء، مؤكداً على أهمية توجه النساء إلى مديريات الوزارة، للاستفادة من البرامج الاقتصادية التي تقدمها.

في حين تطرقت الأستاذة حنين الخليلي، من وزارة العمل، إلى دور وزارة العمل في تطبيق قانون العمل الفلسطيني ودور الوزارة في متابعة وتفتيش منشآت القطاع الخاص، التي تعمل فيها نساء.

أما ممثلة الغرفة التجارية ووحدة النوع الاجتماعي في قلقيلية، عايشة يحيي، أشارت إلى الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الغرفة للنساء صاحبات المشاريع كتخفيض الرسوم لمنتسبات الغرفة لتشجيعهن، حيث أشارت إلى أن عدد المنتسبات للغرفة التجارية لا يتعدى 60 امرأة، في حين تجاوز عدد الذكور 3000 منتسب. كما تحدثت يحيي عن الدورات المهنية التي تقدمها الغرفة التجارية للنساء برسوم رمزية، وبإعفاء النساء صاحبات المشاريع من رسوم المشاركة في المهرجانات التسويقية، خاصة مهرجان تسويق الجوافة، التي تنظمها وتشرف عليها الغرفة التجارية سنويا.

مركز الديمقراطية
وحقوق العاملين
في فلسطين

وفي نهاية اللقاء، أكد المشاركون والمشاركات على أهمية التواصل ما بين الوزارات والغرفة التجارية والمؤسسات، خاصة المؤسسات النسوية لتعريفها بالبرامج والأنشطة التي تقدمها الوزارات والغرف التجارية، كما تم دعوة النساء للمشاركات في زيارة الوزارات والغرفة التجارية للاطلاع عن كثب على المشاريع الاقتصادية الخاصة بالنساء لمساعدتهن في الحصول على الدعم والمساندة المطلوبة.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:

معالي برقاوي،

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

هاتف: 0597933504

هذا المشروع بدعم من

الاتحاد الأوروبي